

Distr.: General
20 August 2010
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة التاسعة
جنيف، ١-١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ١٥ (أ) من مرفق قرار مجلس
حقوق الإنسان ١/٥*

جامايكا

* لم تُحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة بالأمم المتحدة.

المحتويات

الصفحة

٤ المنهجية والعملية التشاورية	أولاً -
٤ معلومات أساسية عن البلد	ثانياً -
٤ نظرة عامة عن الوضع السياسي والاجتماعي - الاقتصادي	
٦ الأحكام القانونية والسياساتية العامة لتعزيز حقوق الإنسان	ثالثاً -
٦ الدستور	ألف -
٦ الالتزامات المنصوص عليها في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان	باء -
٧ السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	جيم -
٧ ١ - مكافحة الفقر	
٧ ٢ - العمل	
٨ ٣ - الأمن الاجتماعي	
٨ ٤ - الصحة	
٩ ٥ - التعليم	
١٠ ٦ - الثقافة	
١٠ تعزيز وحماية حقوق الإنسان	رابعاً -
١٠ القضايا الجنسانية	ألف -
١٢ الأطفال والشباب	باء -
١٣ الرعاية والحماية	
١٤ المسنون	جيم -
١٥ المعوقون	دال -
١٦ الإنجازات وأفضل الممارسات والتحديات والمعوقات	خامساً -
١٦ الإنجازات وأفضل الممارسات	ألف -
١٦ ١ - إصلاح نظام العدالة	
١٦ ٢ - الصحة	
١٨ ٣ - التعليم	
١٨ ٤ - إصلاح الشرطة	
١٩ ٥ - الاتجار بالبشر	
٢٠ ٦ - سياسة اللجوء	
٢٠ التحديات والمعوقات	باء -
٢٠ ١ - الأمن العام	
٢٢ ٢ - مواصلة الإنجازات في مجال التنمية	

٢٣ الأولويات والالتزامات الوطنية	سادساً -
٢٣ منع الجريمة والاستراتيجيات الأمنية	ألف -
٢٤ مبادرة إدارة السلم	
٢٤ إصلاح نظام العدالة	باء -
٢٦ حماية الأطفال في مؤسسات رعاية الدولة	جيم -
٢٦ التعليم	دال -
٢٧ الصحة	هاء -
٢٧ توقعات الدولة	سابعاً -

أولاً - المنهجية والعملية التشاورية

١- أعد التقرير الوطني لجامايكا على إثر مشاورات أُجريت مع الحكومة والمنظمات غير الحكومية. وعُقدت اجتماعات، بتنسيق من وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية، لتوعية الجهات المعنية بعملية الاستعراض الدوري الشامل وتلقي الإسهامات بشأن القضايا التي ينبغي أن يتطرق لها التقرير. ويأخذ التقرير النهائي في الحسبان نتائج هذه المشاورات وهو منظم وفقاً للمبادئ التوجيهية التي وضعها مجلس حقوق الإنسان.

ثانياً - معلومات أساسية عن البلد

نظرة عامة عن الوضع السياسي والاجتماعي - الاقتصادي

٢- جامايكا ديمقراطية برلمانية قائمة على نظام ويستمينستر للحكم. وفصل السلطات فيها بين فروع الحكومة الثلاثة، أي الفرع التنفيذي والفرع التشريعي والفرع القضائي، مكرس في الدستور. وتتألف السلطة التشريعية من برلمان مكون من غرفتين، غرفة عليا (مجلس الشيوخ) وغرفة دنيا (مجلس النواب). وتتألف السلطة التنفيذية من رئيس الوزراء الذي يُنتخب من بين أعضاء البرلمان المنتمين إلى الحزب الذي يفوز بأغلبية المقاعد في الانتخابات العامة، والحكومة التي تتألف من أعضاء ذلك الحزب. وهناك حزبان سياسيان رئيسيان في جامايكا هما حزب العمال الجامايكي الحاكم الذي وصل إلى الحكم على إثر انتخابات عامة جرت في آب/أغسطس ٢٠٠٧ وحزب الشعب الوطني. وجامايكا دولة وحدوية ولكن لديها أيضاً شبكة حكومات محلية مكونة من مجالس البلديات والمدن، ومستشارون مجتمعون.

٣- ويستند نظام جامايكا القضائي والقانوني إلى القانون العرفي البريطاني والممارسة. وهو نظام متعدد المستويات لمعالجة القضايا الجنائية والمدنية. وينظر القضاة المقيمون في الجناح والجزائم المدنية بينما تنظر المحكمة العليا في الجنايات والقضايا المدنية الأخرى، عدا تلك التي تستخدم فيها أسلحة نارية (إذ تنظر في هذه القضايا الأخيرة محكمة الأسلحة النارية). ويجوز للمدعى عليهم أن يطعنوا في الإدانة أمام محكمة الاستئناف، وهي أعلى محكمة جامايكية موجودة فعلياً في جامايكا. ويسمح الدستور باستئناف الأحكام الصادرة عن محكمة الاستئناف أمام اللجنة القضائية لمجلس الملكة الخاص في المملكة المتحدة بوصفها محكمة استئناف نهائية وذلك بقوة القانون في بعض القضايا وبإذن من محكمة الاستئناف في قضايا أخرى.

٤- ولدى جامايكا تقليد طويل كديمقراطية مستقرة تحترم سيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وقد أسفرت الانتخابات المتتالية عن انتقال سلمي للسلطة

ضمن الإدارة السياسية. ولدى البلد تقليد راسخ في المشاركة الديمقراطية، وحرية التعبير عن الرأي، وحرية الصحافة.

٥- وكان عدد سكان جامايكا في نهاية عام ٢٠٠٩ يُقدر بـ ٨٠٠ ٦٩٨ ٢ نسمة بمعدل نمو سنوي قدره ٠.٢ في المائة. ومن ضمن هذا العدد، هناك ٣٠٠ ٣٢٩ ١ أو ٤٩.٣ في المائة من الذكور و ٥٠٠ ٣٦٩ ١ أو ٥٠.٧ في المائة من الإناث^(١). وكان الاقتصاد الجامايكي تاريخياً يقوم أساساً على الزراعة ويعتمد على عدد قليل من المحاصيل الأساسية. ولكن، منذ الخمسينيات، عرفت مساهمات السياحة وصناعة البوكسيت في الناتج المحلي الإجمالي زيادة مطردة، ليصبح هذان القطاعان، إلى جانب التحويلات، المساهمين الرئيسيين في الاقتصاد.

٦- وكان للكساد الاقتصادي العالمي أثر بالغ على الاقتصاد الجامايكي^(٢). فقد انخفضت تدفقات القطع الأجنبي بسبب انخفاض الإيرادات من قطاع البوكسيت/الألومينا، والتحويلات، والسياحة. وأثرت الأزمة أيضاً على إمكانية وصول جامايكا إلى أسواق الائتمان وعلى الطلب العالمي والمحلي على منتجات جامايكا. فبالنسبة إلى عام ٢٠٠٩، انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بما يقدر بـ ٢.٧ في المائة ليصل إلى ٨٤٢.٣ ٤٩٠ مليون دولار جامايكي، وهو ثاني انخفاض في تلك السنة^(٣). وارتفع متوسط معدل البطالة من ١٠.٦ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ١١.٤ في المائة في عام ٢٠٠٩، علماً بأن معدل بطالة الذكور هو ٨.٦ في المائة ومعدل بطالة الإناث هو ١٤.٨ في المائة. وزاد الكساد العالمي أيضاً من تفاقم مواطن الضعف الهيكلي الأساسية في الاقتصاد حيث أدى مثلاً إلى ارتفاع عبء الدين، الذي يقدر حالياً بـ ١٣٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وإلى عدم فعالية وعدم إنصاف النظام الضريبي.

٧- ودفعت هذه الظروف الحكومة إلى العودة إلى علاقة الاقتراض مع صندوق النقد الدولي في محاولة لتحقيق استقرار مستدام للاقتصاد الكلي. ومن بين المجالات التي يتعين التركيز عليها إدارة الدين العام، وتنفيذ التدابير التي من شأنها أن تحد من حجم العجز في المستقبل، وتوظيف الهيئات العامة من خلال عمليات الاندماج والبيع، وتحسين الفعالية.

٨- وما زال البلد أيضاً في صراع مع التحديات الاجتماعية الناجمة عن جملة أمور، منها المعدلات العالية للجرائم العنيفة. وقد أعاق ذلك زيادة النمو والتنمية بسبب تراجع ثقة المستثمرين وزيادة الشواغل الأمنية.

٩- ومع ذلك، حققت جامايكا تقدماً هاماً نحو استيفاء المعايير الدولية في عدد من المؤشرات الاجتماعية الرئيسية مثل انخفاض الفقر المطلق وسوء التغذية والجوع، وتعميم التعليم الابتدائي، وهي في طريقها نحو توفير الصحة الإنجابية للجميع وكذلك الماء الصالح للشرب وخدمات الصرف الصحي الأساسية. وفي تقرير الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية الإنسانية ٢٠٠٩، صُنفت جامايكا بين البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة. غير أن

جامايكا ضعيفة جداً أمام الصدمات الخارجية مثل الكوارث الطبيعية، لا سيما الإعصار، وعدم استقرار الاقتصاد العالمي، التي أعاققت الجهود الإنمائية.

ثالثاً - الأحكام القانونية والسياساتية العامة لتعزيز حقوق الإنسان

ألف - الدستور

١٠- دستور جامايكا هو أعلى قانون في البلد. وهو يعالج مجموعة واسعة من القضايا مثل الجنسية والمواطنة، وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وعمل السلطة التنفيذية والخدمة العامة. وينص الفصل ٣ من دستور جامايكا على حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وينص هذا الفصل على أنه يحق لجميع الأشخاص، بغض النظر عن العرق، أو الرأي السياسي، أو المكان الأصلي، أو اللون، أو العقيدة، أو الجنس أن يتمتعوا ببعض الحقوق المتأصلة في طبيعتهم بوصفهم بشراً. وتشمل هذه الحقوق الحق في الحياة؛ والحق في الحرية الشخصية؛ وأمن الشخص؛ وحرية التنقل؛ والتحرر من المعاملة أو العقوبة اللاإنسانية؛ والتمتع بالملكية؛ وحرية الوجدان والتعبير؛ وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات؛ واحترام الحياة الخاصة والأسرية؛ والتحرر من التمييز على أساس العرق؛ وحق التصويت. وتحترم حكومة جامايكا حق جميع الأفراد ولا تتغاضى عن التمييز أو العنف ضد أي شخص أو جماعة بسبب ميلهم الجنسي. وينص الدستور أيضاً على أن من حق أي شخص يشعر بأن حقوقه تنتهك أو يَتمثل أن تُنتهك أن يلجأ إلى المحكمة العليا (أو عند الاستئناف إلى محكمة الاستئناف) لإنفاذ الحقوق وتقديم الجبر.

١١- وقُدِّم إلى البرلمان مشروع ميثاق الحقوق والحريات (تعديل دستوري) يسعى إلى توفير حماية أشمل وأكثر فعالية للحقوق والحريات الأساسية لجميع الأشخاص في جامايكا.

باء - الالتزامات المنصوص عليها في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان

١٢- جامايكا دولة طرف في معظم الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، بما فيها ما يلي:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

- اتفاقية حقوق الطفل؛
 - الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛
 - اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- ١٣- وكانت جامايكا أول بلد يصدق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وجامايكا طرف أيضاً في عدد من الاتفاقيات في إطار منظمة العمل الدولية. وهي، على الصعيد الإقليمي، طرف في اتفاقية البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان واتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه والقضاء عليه.
- ١٤- ويجب أن تُدمج المعاهدات، بما فيها اتفاقيات حقوق الإنسان، في القانون المحلي قبل إمكانية الاحتجاج بها أمام المحاكم.

جيم - السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

١٥- هناك عدة برامج وسياسات قائمة لكفالة تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جامايكا، بما في ذلك الحق في العمل، والتعليم، وفي مستوى معيشي لائق، والحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية. وقد سبق للبلد أن حقق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية، الحد من الفقر المدقع وسوء التغذية والجوع، والهدف ٢، تعميم التعليم الابتدائي، وهو في طريقه لتحقيق الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية، وصول الجميع إلى الصحة الإنجابية، فضلاً عن الغاية ٢ من الهدف ٧، الوصول إلى المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي الأساسية.

١- مكافحة الفقر

١٦- يتمثل أحد أكبر البرامج الحكومية للمساعدة الاجتماعية، الذي يصل عدد المسجلين فيه ٣٢٦ ٠٠٠ شخص في نهاية عام ٢٠٠٩، في برنامج التقدم من خلال الصحة والتعليم. وهذا برنامج عبارة عن برنامج للتحويلات النقدية المشروطة نُفذ في عام ٢٠٠١ لمساعدة الأسر المعيشية الفقيرة على كسر دائرة الفقر الذي تتوارثه الأجيال. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، استثمرت الحكومة في الاحتياجات الإنمائية لـ ٣٢٠ ٠٠٠ مستفيد، ٧٠ في المائة منهم أطفال (من المولد إلى ١٨ عاماً). ورغم أن المستفيدين الرئيسيين من البرنامج هم الأطفال، فإنه يعود بالفائدة أيضاً على المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، والحوامل والمرضعات، وعدد صغير من الراشدين المعوزين في سن العمل.

٢- العمل

١٧- يحدد القانون الوطني للأجر الأدنى معدلاً أدنى لأجر العمال. وهناك أيضاً عدد من النصوص التشريعية، مثل قانون العمل وقانون المصانع، التي تسعى إلى كفالة عمل

المستخدمين في ظروف آمنة وعادلة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مشروع قانون الصحة والسلامة المهنيين، الذي يوجد في مرحلة متقدمة من المناقشة، يسعى إلى معالجة قضايا السلامة والصحة في مكان العمل. وينبغي الإشارة أيضاً إلى أن الحق في تكوين النقابات العمالية والانضمام إليها منصوص عليه في المادة ٢٣ من دستور جامايكا. ويدعم هذا الحق الدستوري قانون علاقات العمل والمنازعات العمالية الذي يضمن أيضاً لكل عامل الحق في أن ينضم كعضو إلى نقابة عمالية يختارها ويشارك فيها مشاركة نشيطة. وأنشئت محكمة لمنازعات العمل، بموجب قانون علاقات العمل والمنازعات العمالية، لتحديد وتسوية منازعات العمل بسرعة وكذلك لتعزيز الانسجام في مجال العمل.

٣- الأمن الاجتماعي

١٨- إن خطة التأمين الوطنية خطة ضمان اجتماعي إلزامية قائمة على المساهمة وتوفر الحماية المالية للعمال وأسرتهم في حالة فقدان الدخل الناجم عن إصابة المؤمن في العمل، أو عجزه، أو تقاعده، أو وفاته. ومن بين المزايا التي توفرها الخطة المعاشات التقاعدية، ومعاشات العجز، واستحقاقات الإصابة في العمل، وبدل الأمومة. وتيسر خطة التأمين الوطنية الأمور أيضاً للأشخاص العاملين لحسابهم الخاص.

٤- الصحة

١٩- في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، ألغت الحكومة رسوم العلاج في جميع المرافق الصحية العامة، باستثناء المستشفى الجامعي لجزر الهند الغربية وهو مؤسسة إقليمية. وجاء تعميم إلغاء الرسوم بعد سنة واحدة من إلغاء رسوم العلاج للأطفال. والغرض من هذه السياسة هو تحسين وصول جميع المواطنين الجامايكيين المقيمين في جامايكا إلى الخدمات الصحية. وفي إطار هذه السياسة، تُعفى خدمات تشخيص وعلاج محددة من الرسوم وتُقدم إلى المرضى داخل نظام الرعاية الصحية العامة. وتشمل هذه الخدمات العمليات الجراحية الأولية، والاستشفاء، والديليزة، والخدمات الإشعاعية، واللوازم الطبية للمرضى الداخليين.

٢٠- وأثيرت أسئلة حول قدرة القطاع على مواجهة الطلب واحتمال تقويض نوعية الرعاية فيما يتعلق بالهياكل الأساسية لتلبية هذا الطلب. ومن المسلم به أن هناك تحديات ظهرت منذ اعتماد هذه السياسات وأن هناك انتقادين رئيسيين يتمثلان في طول مدة الانتظار قبل تلقي العلاج في بعض المرافق الصحية وندرة العديد من العقاقير التي يصفها الأطباء. ورداً على هذه الشواغل، زادت وزارة الصحة عدد أنواع العقاقير المتاحة في المرافق العامة ومددت ساعات العمل في بعض المرافق.

٥- التعليم

٢١- رغم أن هناك تحديات اجتماعية - اقتصادية تؤثر في قدرة بعض الأفراد على الوصول إلى كامل مرافق التعليم، فإن التعليم الابتدائي العام في جامايكا ما زال مجانياً وإلزامياً بموجب القانون. وخلال السنوات الخمس الماضية، كانت معدلات الالتحاق بالمستوى الابتدائي عالية باستمرار، فزادت من ٩٥.٩ في المائة في العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى الالتحاق الكامل في عام ٢٠٠٩^(٤). وفي محاولة لكفالة استمرار تعميم الوصول إلى المستوى الابتدائي، هناك جهود جارية تهدف، في جملة أمور، إلى تنمية الهياكل الأساسية، وتوفير الدعم المادي التغذوي والتعليمي، فضلاً عن زيادة عدد المساعدين وتعزيز نوعية التعليم والتعلم في النظام التعليمي. وينبغي الإشارة أيضاً إلى أن وزارة التعليم تقدم الكتب المدرسية مجاناً إلى المدارس الابتدائية.

٢٢- وهناك برنامج تغذية مدرسية قائم منذ عام ١٩٧٦ لتزويد التلاميذ المحتاجين بالدعم التغذوي لتشجيع حضورهم في المدرسة وتعزيز قدراتهم التعليمية. وبرنامج التغذية المدرسية، الذي تموله حكومة جامايكا كلياً، جزء لا يتجزأ من برنامج الحكومة الخاص بشبكة الأمان الاجتماعي. ويجري توسيع هذا البرنامج تدريجياً ليشمل المزيد من الأطفال المحتاجين في الوقت الذي تسعى فيه الحكومة إلى تحسين التعليم الأساسي والابتدائي. وتُشجّع منظمات القطاع الخاص، من خلال برنامج "تبنّي مدرسة"، على المساعدة في برنامج التغذية المدرسية.

٢٣- وفي عام ٢٠٠٧، أُلغيت الرسوم الدراسية للمستوى الثانوي^(٥) في محاولة لكفالة قدرة جميع الأطفال الجامايكيين على الوصول إلى التعليم الثانوي العام. ورغم أن الحكومة ما زالت تؤيد دفع الرسوم المجانية، فإن السياسات التي تنتهجها هي ألا يُحرم أي طفل من الوصول إلى التعليم بسبب عدم دفع الرسوم. وعرف عدد التلاميذ المسجلين في المؤسسات الثانوية زيادة بنسبة ١.٦ في المائة بالنسبة إلى السنة الدراسية ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وتعهّدت الحكومة أيضاً في سياساتها بكفالة حصول جميع التلاميذ على التعليم في المستوى الثانوي بحلول عام ٢٠١٦ وبالاحتفاظ بالتلاميذ في المستوى الثانوي حتى سن ١٨. وتقدم الحكومة ومنظمات القطاع الخاص منحاً لتوفير الدعم المالي للتلاميذ طوال مدة تعليمهم في المستوى الثانوي. ويمكن للتلاميذ أيضاً أن يحصلوا على الكتب الدراسية في إطار برنامج للقروض.

٢٤- وقُدّر عدد الملتحقين بالمستوى العالي بـ ٦٤ ٠٣٤ تلميذاً للسنة الدراسية ٢٠٠٨/٢٠٠٩. ومتى كان الشخص مؤهلاً، لن تقف أمامه أي عوائق لبلوغ التعليم العالي ما دام قادراً على تحمل نفقاته سواء بالحصول على قروض أو بتغطية الرسوم شخصياً. ويمكن الحصول على القروض عن طريق المكتب الحكومي للقروض الطلابية^(٦). وهناك أيضاً منح متاحة للطلبة الذين يرغبون في متابعة تعليمهم العالي، سواء من خلال الدعم الذي تقدمه الحكومة أو القطاع الخاص. وخلال العقد الأخير، زاد الوصول إلى مستوى

التعليم العالي كثيراً بفضل إنشاء مؤسسات محلية إضافية للتعليم العالي وكذلك من خلال الخدمات التي تقدمها الجامعات الخارجية التي مُنحت تراخيص للعمل في جامايكا.

٢٥- ولقد دأبت الحكومة تقليدياً على تحمل ٨٠ في المائة من تكلفة التعليم في الجامعات العامة بينما تتحمل ٦٥ في المائة من التكلفة على مستوى كليات الأساتذة والكليات المجتمعية. ونظراً للقيود المالية، كان على الحكومة أن تفرض تجميداً اسمياً على المساعدات المقدمة إلى التعليم العالي ليؤدي ذلك إلى تقديم الحكومة نفس مستوى التمويل الذي قدمته في ميزانية السنة الدراسية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ولكن دون أخذ التدابير التضخمية في الحسبان.

٦- الثقافة

٢٦- هناك سياسات ثقافية وطنية (٢٠٠٣) تسعى، في جملة أمور، إلى تعزيز التنوع الثقافي في جامايكا. ولهذا الغرض، تشجع السياسات المشاركة في مجالات من قبيل الاحتفال بثقافة الشعوب الأصلية وإحياء ذكراها وكذلك تعزيز الفولكلور والمعارف التقليدية كجزء من المنهاج الدراسي وأنشطة المنظمات المجتمعية.

٢٧- وينبغي الإشارة أيضاً إلى أن هناك برنامجاً للثقافة في التعليم يسعى إلى إثراء طريقة تقديم المنهاج باستخدام الثقافة كسياق ومحتوى ومنهجية للتعليم. ويسعى هذا البرنامج، الذي بدأ في عام ٢٠٠٢، إلى تعليم الأطفال المبادئ الأساسية لمظاهر واقع الثقافة الجامايكية من خلال فنون الأداء. ويسعى البرنامج أيضاً إلى التشجيع على دراسة الصور والرموز والأبطال الوطنيين والتأمل فيهم واستخدامهم وكذلك المشاركة في المناسبات التذكارية والاحتفالية التي تحيي الإنجازات المحلية والوطنية.

رابعاً - تعزيز وحماية حقوق الإنسان

ألف - القضايا الجنسانية

٢٨- ما زالت حكومة جامايكا تتخذ الخطوات اللازمة للقضاء على التمييز على أساس نوع الجنس. وعقب بيان السياسة العامة الوطنية بشأن المرأة في عام ١٩٨٧، أُحرز تقدم كبير في تحسين وضع المرأة وتمكينها. ويجري حالياً وضع سياسات وطنية شاملة للمساواة بين الجنسين في شكلها النهائي؛ وستزيد هذه السياسات من تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات والبرامج العامة، كما ستنشئ مزيداً من فرص الجبر عن الجرائم المرتكبة ضد النساء والفتيات.

٢٩- ولكن ما زال مستوى العنف ضد النساء والفتيات عالياً بشكل غير مقبول. ولمعالجة هذه المسألة، تُفد عدد من الأحكام التشريعية لكفالة إعطاء الحماية الكافية لحقوق المرأة.

وينص القانون (التعديل) المتعلق بالعنف المتزلي لعام ٢٠٠٤ على حق الرجال والنساء الذين وقعوا ضحايا للعنف المتزلي في طلب حماية المحاكم. ووّسع هذا القانون فئات النساء المحميات ليشمل ليس النساء المتزوجات فحسب، بل أيضاً النساء اللائي يقمن في إطار علاقات عرفية وغير منتظمة.

٣٠- ويلغي قانون الجرائم الجنسية، الذي صدر في عام ٢٠٠٩، قانون (معاقبة) سفاح المحارم وبعض جوانب قانون الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص وينشئ أحكاماً جديدة لمقاضاة جريمة الاغتصاب وجرائم جنسية أخرى، بما فيها الاغتصاب الزوجي، والشكوى المجهولة المصدر في الاغتصاب، وجرائم جنسية أخرى، وكذلك سفاح المحارم.

٣١- وبالإضافة إلى التدابير التشريعية، نفذت الحكومة، من خلال مكتب شؤون المرأة، وهو الوكالة الحكومية الرئيسية المسؤولة عن القضايا الجنسانية، مشاريع تهدف إلى التصدي للعنف القائم على نوع الجنس والتحرش الجنسي. وتشمل هذه المشاريع مشروع "الحد من العنف القائم على نوع الجنس في جامايكا: زيادة الوعي، وتعزيز فرص الحصول على الحماية، وتعزيز الاستجابات (٢٠٠٨-٢٠٠٩)" الذي موله صندوق الأمم المتحدة الاستئماني، بدعم تقني من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وفي إطار هذا المشروع، قُدم التدريب إلى موظفي القطاع العام، ومديري الموارد البشرية، والأخصائيين بشأن أحكام (مشروع) سياسات وطنية تتعلق بالتحرش الجنسي وطريقة الاستجابة على نحو فعال لحالات التحرش الجنسي في مكان العمل. وتجدد الإشارة أيضاً إلى المشروع المعنون "تعزيز مساهلة الدولة والعمل المجتمعي لوضع حد للعنف القائم على نوع الجنس في منطقة البحر الكاريبي" (٢٠٠٩-٢٠١٠) الجاري تنفيذه مع بلدان أخرى في الجماعة الكاريبية والرامي إلى الحد من العنف القائم على نوع الجنس من خلال إجراءات معززة ومستجيبة تتخذها الدولة والمجتمع المدني. وهو يشكل جزءاً من استراتيجية أوسع للتصدي للآراء النمطية الراسخة بعمق فيما يتعلق بمسألتي علاقات القوة والذكورة وعلاقتها بالعنف القائم على نوع الجنس.

٣٢- ولمعالجة عدم المساواة بين الجنسين في الحوكمة، لا سيما على أعلى مستويات صنع القرار، دخلت الحكومة في شراكة مع عدة منظمات، محلياً ودولياً، لتنفيذ برامج تهدف إلى القضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة العامة. وفي آذار/مارس ٢٠٠٩، مثلاً، عمل صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية على رعاية مشروع بعنوان "تعزيز القيادة النسائية في جامايكا" أُعد لزيادة وتحسين وتوطيد حضور وتأثير النساء العاملات في المجالس واللجان في جامايكا.

٣٣- وما زالت حكومة جامايكا تؤكد أن التشريعات المتصلة بالزواج والحياة الأسرية ليست تمييزية تجاه المرأة وتضمن تساوي الحقوق والمسؤوليات بين المرأة والرجل.

٣٤- وبالإضافة إلى ذلك، ما زالت المرأة تتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل لإبرام العقود وإدارة الملكية. فالمرأة والرجل كلاهما يتمتع بنفس الصفة في مجال الدخول في علاقات قانونية وإدارة الملكية.

٣٥- وليس هناك تمييز قانوني ضد المرأة إذ من حقها إبرام العقود باسمها الخاص فيما يتعلق بالائتمان، والعقار، وغير ذلك من أنواع الملكية، وكذلك صفقات تجارية أخرى. وفي هذا الصدد، تتمتع المرأة بالاستقلالية في إدارة شؤونها الشخصية، بغض النظر عن حالتها الزوجية.

٣٦- وفيما يتعلق بالمساواة في المعاملة، فإن القوانين المتعلقة بحقوق الملكية والإعالة مثل قانون (حقوق الأزواج في) الملكية وقانون الإعالة، على التوالي، لا تخص جنساً بعينه. فهي تفرض نفس الواجبات على المرأة والرجل في حالات القران القانوني والعرفي وكذلك الأشخاص الذين يعيشون في إطار علاقات غير منتظمة.

٣٧- وفي إطار الجهد المتواصل لمعالجة التفاوت بين الجنسين، أنشأ مكتب شؤون المرأة مصلحة للذكور في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ أطلقت رسمياً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ عند الاحتفال باليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة. وأنشئت هذه المصلحة لتوسيع نطاق عمل المكتب وتوفير فرص لإشراك الرجال في الخطاب الجنساني. وستستخدم أيضاً كنقطة مركزية لتقديم المعلومات عن صحة الرجال ونموهم، وعن الأبوة، وكذلك عن دور الرجال في القضاء على العنف القائم على نوع الجنس، في جملة أمور أخرى. كما ستعمل على تيسير خدمات الإحالة.

باء - الأطفال والشباب

٣٨- اعتمدت حكومة جامايكا، من خلال سياساتها وبرامجها، نهج دورة الحياة للنمو من الطفولة إلى الشباب. ويعرّف قانون رعاية الطفل وحمايته في جامايكا الأطفال على أنهم أولئك الذين يتراوح سنهم من المولد إلى ١٨ عاماً. غير أن المجموعة المحددة المعرفة على أنها شباب تقع ضمن الفئة العمرية ١٥-٢٤ عاماً، كما هو محدد في السياسة الوطنية للشباب. وينطبق ذلك مع ما جاء في برنامج الكومنولث للشباب الذي يعرف الشباب على الفئة العمرية من ١٥ إلى ٢٤ عاماً. والشباب كما تعرفه الأمم المتحدة هم البالغين من ١٥ إلى ١٨ عاماً.

٣٩- وتمثل الفئة من المولد إلى ٢٤ عاماً التي تشمل الأطفال والشباب ٤٤ في المائة من سكان جامايكا وهي بذلك تشكل مركز محوري في برامج التنمية الاجتماعية. وهذه فئة جد متنوعة تنطوي على تحديات وفرص متنوعة وليست متجانسة بأي حال من الأحوال.

٤٠- وتوضع السياسات والبرامج وتنفذ باستخدام نهج متكامل ثلاثي العناصر - رعاية الأطفال وحمايتهم، والتعليم، والتنمية الاجتماعية - الثقافية والاقتصادية. وهناك مختلف السياسات والبرامج القائمة التي تنفذها الوزارات والإدارات والوكالات الحكومية، والمجموعات شبه الحكومية، ومجموعات المجتمع المدني المدعومة من شركاء دوليين.

الرعاية والحماية

٤١- يسعى قانون عام ٢٠٠٤ إلى حماية الأطفال من أعمال الاعتداء والإهمال والاستغلال وإساءة المعاملة، كما ينص على تلبية احتياجات الطفل التعليمية والبدنية والدينية والعاطفية. وتُحدد في القانون المسؤوليات الأبوية والحكومية في رفاه الطفل. كما يبين القانون العقوبات المنطبقة في حالة الانتهاكات وعدم الاضطلاع بهذه الواجبات.

٤٢- وقد قامت الحكومة، من خلال التشريعات ومختلف الأنظمة، بإنشاء وتعزيز إطاره المؤسسي لتنفيذ ورصد رعاية وحماية الطفل على نحو فعال. وفيما يلي أمثلة على هذه المؤسسات القائمة:

- وكالة نماء الطفل - الوكالة الحكومية الأساسية المكلفة بالمسؤولية عن الأطفال الذين يحتاجون إلى الرعاية والحماية، لا سيما أولئك الذين تعرضوا للاعتداء والإهمال والتخلي وأولئك الذين يعانون من صعوبات على مستوى السلوك. ففي نهاية عام ٢٠٠٩، كان هناك ما يربو قليلاً عن ٩٠٠ ٥ طفل في الرعاية الحكومية - الكفالة، وإعادة الإدماج في الأسرة، ونظام الإشراف في البيت، ودور وأماكن سلامة الأطفال التي يشغلها القطاع الخاص والحكومة.
- مكتب المدافع عن الأطفال أنشئ عملاً بقانون رعاية الطفل وحمايته وبدأ تشغيله في عام ٢٠٠٦. ويتمثل الدور الأساسي للمكتب في الدفاع عن حقوق الأطفال، والتكفل بالتمثيل القانوني، وبدء الإجراءات غير الجنائية لدى المحاكم باسم الأطفال أو من أجل مصلحة الطفل الفضلى. ويتلقى المكتب أيضاً شكاوى ويجري تحقيقات في ما يدعيه الأطفال أو ما يدعيه غيرهم باسمهم. وخلال عام ٢٠٠٩، تلقى المكتب ما يزيد قليلاً عن ٣٠٠ شكوى مباشرة من الأطفال وباسمهم، توجد كلها قيد الاستعراض وقد أُنهي العديد منها بالفعل.
- مكتب تسجيل الأطفال أنشئ في عام ٢٠٠٧ أساساً لتلقي جميع الشكاوى والتقارير المتعلقة بالاعتداء على الأطفال وإهماله، وتسجيلها، وتوفير خدمات الإحالة والتوجيه. وخلال عام ٢٠٠٩، تلقى المكتب نحو ٦١٥٠ تقريراً. وشكل ذلك زيادة كبيرة بالمقارنة بالفترة السابقة. ومن العوامل التي أسهمت في ذلك زيادة الدعوة واليقظة فيما يتعلق بحقوق الأطفال ونجاح حملة التعليم العام ووسائط الإعلام. وتُنحال التقارير الواردة إلى مكتب المدافع عن الأطفال ومكتب تسجيل الأطفال ومركز قوات الشرطة في جامايكا للتحقيق في الجرائم الجنسية والاعتداء على الأطفال.

- من أمثلة الإجراءات الأخرى ما يلي: قانون ٢٠٠٩ لمنع استغلال الأطفال في المواد الإباحية؛ وقانون الجرائم السيبرانية لعام ٢٠١٠؛ وقانون الجرائم الجنسية؛ وسجل مرتكبي الجرائم الجنسية.
- هناك أيضاً عدة سياسات وخطط عمل نشأت من التشريعات المختلفة بينما توجد أخرى في طور الإعداد. وقد نُفذت عدة نظم للرصد ومختلف الشرائع والاستراتيجيات لتخفيف المخاطر التي يتعرض لها الأطفال. ورغم هذه المبادرات والإجراءات، فإن حكومة جامايكا والمجتمع الجامايكي يجدان صعوبة في مواجهة عدد الحالات التي سبق إيجازها؛ وما زالت الحكومة تعمل باجتهاد لمعالجة هذه القضايا بطريقة منسقة مع إشراك هيئات الأبوة الوطنية وغيرها من مجموعات ومؤسسات المجتمع المدني.

٤٣ - وأنشئ المركز الوطني للنهوض بالشباب في عام ٢٠٠٠ وهو الإدارة الحكومية المسؤولة عن رصد تنفيذ السياسات الوطنية للشباب. والمبادئ الرئيسية التي تدعم عمل المركز هي حقوق الشباب في فرص تحقيق نموهم وتطورهم إلى أقصى حد ممكن والحق في المشاركة في صنع القرارات التي تؤثر في رفاههم.

٤٤ - وهناك حالياً خمسة مراكز إعلامية للشباب يديرها المركز الوطني للنهوض بالشباب وهي تلبى حصرياً احتياجات الشباب، فتعزز إمكانية وصولهم إلى الخدمات والمعلومات من خلال استخدام الحواسيب وتوجيه النظراء. وتوجد خمسة مراكز إضافية قيد البناء في مناطق حضرية مختارة.

جيم - المسنون

٤٥ - الغرض من السياسة الوطنية للمواطنين المسنين (الأشخاص البالغين ٦٠ عاماً فأكثر)، المعتمدة في عام ١٩٩٧، هو كفالة حماية ورعاية كافيتين للمواطنين المسنين، الذين يشكلون ١١ في المائة من مجموع السكان، علماً بأن ٥٤.٦ في المائة من الإناث. وتبقى هذه المجموعة هي الشريحة الأسرع نمواً من السكان نظراً لانخفاض معدلات الوفيات وزيادة متوسط العمر المتوقع، إلى جانب انخفاض معدل الخصوبة بين السكان.

٤٦ - وستسعى الحكومة، من خلال هذه السياسة، إلى كفالة تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين المسنين وحمايتهم من الاعتداء والعنف. وتعالج هذه السياسة مسائل مثل الصحة والتعليم ووسائل الإعلام وأمن الدخل والسكن. ويجري حالياً استعراضها للتأكد من أنها تلبى احتياجات المواطنين المسنين تلبية كافية في القرن الحادي والعشرين.

٤٧ - وتقع على المجلس الوطني للمواطنين المسنين، وهو وكالة تابعة لوزارة العمل والضمان الاجتماعي، مسؤولية الإشراف على الأنشطة والبرامج المعدة لتنفيذ السياسة الوطنية

للمواطنين المسنين. ويعمل هذا المجلس على تيسير وتعزيز فكرة جعل السكان المسنين أصحاباً ونشيطين ويتمتعون بإمكانية الحصول على فرص تلبية احتياجاتهم الأساسية.

٤٨- وقد اتخذت الحكومة عدة تدابير في محاولة لضمان عدم انتهاك حقوق المسنين بسبب تزايد تكلفة الرعاية الصحية. وتشمل هذه الحقوق التأمين الصحي (NI Gold) ومساعدات الرعاية الصحية المقدمة من خلال صندوق الصحة الوطني، وبرنامج جامايكا المعني بالعقاقير للمسنين، والتأمين الصحي الحكومي لأصحاب المعاشات التقاعدية الذي يستهدف المسنين والأشخاص ذوي الأمراض المزمنة. وأنشئ أيضاً مفهوم المراكز الصحية "الملائمة للمسنين" وهناك محاولة لإعادة توجيه القطاع الصحي المتعلق برعاية المسنين من خلال تدريب مختلف العاملين في الرعاية الصحية.

دال - المعاقون

٤٩- للتأكد من أن حقوق المعاقين تحظى بالدعم، شرع المجلس الجامايكي للمعاقين - الوكالة الحكومية الرئيسية المكلفة بمعالجة شواغل المعاقين - في تدريب موظفيه على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وجودة الخدمات المقدمة إلى المستهلكين علماً بأن المرحلة الثانية من التدريب كانت في نيسان/أبريل ٢٠١٠. وسيستمر التدريب والتوعية بواسطة الحلقات الدراسية وحلقات العمل في جميع أنحاء الجزيرة وسيشملان المعاقين.

٥٠- واستهلت الحكومة مشروع التمكين الاقتصادي في عام ٢٠٠٨ لمساعدة المعاقين على إنشاء مؤسسات أعمال خاصة بهم وعلى أن يصبحوا أكثر اعتماداً على إمكاناتهم الذاتية. ومنحت الحكومة ١٥ مليون دولار جامايكي لدعم هذه المبادرة. ومن المقرر أن يستفيد من المنحة ٥٧٤ شخصاً.

٥١- ويستطيع المصابون بإعاقة سمعية اليوم طلب رخصة سياقة. وقد تلقى موظفون في "هيئة المرور" و"قوات الشرطة الجامايكية" تدريباً في لغة الإشارة في إطار الجهود الرامية إلى إمدادهم بالمهارات اللازمة للتواصل بفعالية مع هؤلاء الأشخاص. ويجري الإعداد لعقد دورة أخرى لفائدة الهيئة والشرطة المشار إليهما آنفاً.

٥٢- ومن المقرر أيضاً أن تؤخذ الهواجس الخاصة بالمعاقين بالمزيد من الاعتبار بواسطة مشروع القانون الوطني لحقوق المعاقين الذي هو قيد المراجعة. ويرد السياق الذي استمد منه المشروع في السياسة الوطنية للمعاقين التي وضعت في عام ٢٠٠٠ والتي تسعى إلى إيجاد بيئة مؤاتية تسمح للمعاقين بتسخير كامل قدراتهم من خلال التوظيف والتدريب.

خامساً - الإنجازات وأفضل الممارسات والتحديات والمعوقات

ألف - الإنجازات وأفضل الممارسات

١- إصلاح نظام العدالة

٥٣- وضعت الحكومة مشروع إصلاح نظام العدالة الجامايكي بدعم من نقابة المحامين الكندية لإجراء مراجعة شاملة لحالة نظام العدالة ورسم استراتيجيات واستحداث آليات لتسهيل تحديثه. وأجريت هذه المراجعة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ وتموز/يوليه ٢٠٠٧ بواسطة مجموعة من المشاورات في أرجاء الجزيرة كافة. وقد أثرت نتائج هذه العملية بجميع "تقرير فرقة العمل المعنية بإصلاح نظام العدالة" الذي هو قيد التنفيذ حالياً في الوقت الذي بدأ فيه العمل أو استُكمل بشأن ما يلي:

- (أ) إنشاء شعبة تحديث العدالة داخل وزارة العدل لإدارة تنفيذ خطة التحديث؛
- (ب) إنشاء كيان لـ "خدمات إدارة المحاكم" كي يتسنى لنظام المحاكم أن يعمل بالمزيد من الفعالية؛
- (ج) تحديث مكتب مدير النيابة العامة؛
- (د) تنفيذ نظام إدارة القضايا الجنائية - نظام إدارة إنفاذ القرارات القضائية - وتعميمه على جميع المحاكم؛
- (هـ) وضع سياسة للعدالة الإصلاحية؛
- (و) إنشاء شعبة للخدمات القانونية داخل وزارة العدل؛
- (ز) زيادة عدد موظفي قلم المحكمة العليا؛
- (ح) تعزيز عدد موظفي إدارة الإصلاح القانوني؛
- (ط) توسيع نطاق المحاكم.

٢- الصحة

٥٤- يضاهاى متوسط العمر المتوقع، الذي بلغ ٧٢ عاماً في عام ٢٠٠٧، نظيره في البلدان المرتفعة الدخل. ومن المجالات التي قُطعت فيها أشواط بعيدة التصدي لوباء فيروس الإيدز. وفي الوقت الذي يمكن فيه تحسين عملية التصدي للوصم والتمييز، أحرز تقدم في زيادة فرص الحصول على الأدوية المضادة للفيروسات القهقرية، الأمر الذي نجم عنه تقلص شديد في انتقال العدوى من الأم إلى الطفل والوفيات الناتجة عن الإيدز^(٧). وعليه، فإن جامايكا في

الطريق الصحيح لمكافحة الإيدز والعدوى بفيروسه ووضع حد للإصابة بالملاييا والسل وعكس اتجاهها (الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية).

٥٥- وبواسطة "السياسية والخطوة الاستراتيجية الوطنيتين اللتان اعتمدهما جامايكا لمكافحة الإيدز والعدوى بفيروسه"، تبذل الجهود لتعزيز عملية التصدي لفيروس الإيدز على الصعيد الوطني بتنفيذ استراتيجيات لتمكين الجميع من توقيه وعلاجه والحصول على الرعاية والدعم المتعلقين به. وتشمل هذه الاستراتيجيات أيضاً ما يلي:

- تحسين خدمات الوقاية؛ وزيادة فرص تلقي المصابين بفيروس الإيدز للعلاج؛ والحد من الوصم والتمييز بواسطة التوعية والتثقيف وتوسيع نطاق برامج الاختبار الخاصة بالفيروس؛ وتوقي انتقال العدوى من الأم إلى الطفل؛
- وضع سياسة وطنية لمكافحة الإيدز والعدوى بفيروسه في أماكن العمل وشتى السياسات القطاعية في هذا المجال.

٥٦- وتنبؤاً جامايكا مكانة مرموقة بين البلدان النامية في ميدان صحة السكان بفضل البنية التحتية المتطورة للرعاية الصحية الأولية. ويمكن عزو ذلك جزئياً إلى لا مركزية إدارة الخدمات الصحية طبقاً لقانون الخدمات الصحية الوطنية لعام ١٩٩٧. ويلغى هذا القانون قانون الرعاية الصحية العمومية في المستشفيات الذي كان ينظم عمل المستشفيات تحت الرقابة المباشرة للوزارة والذي وضع الإطار القانوني لإخضاع جميع مرافق الرعاية الصحية العمومية لإدارة أربع هيئات صحية إقليمية.

٥٧- وقد سبقت الإشارة إلى أن جامايكا من بين جملة من البلدان النامية التي ألغت رسوم دخول مرافق الصحة العمومية لتلقي الخدمات المتاحة للمرضى في المستشفيات العامة. ومن الإنجازات الهامة أيضاً توفير أدوية يدعمها "صندوق الصحة الوطني" الذي أنشئ في عام ٢٠٠٣. ويستعمل الصندوق نموذجاً مبتكراً للضريبة بواسطة مكس على التبغ ويعتبر من أفضل الممارسات في مجال تمويل الخدمات الصحية^(٨). ومما يعد من أفضل الممارسات أيضاً توظيف كوادر جديدة من العاملين الصحيين مثل معاوني الصحيين المجتمعيين، والممارسين، والمعاونين في مجال الطب النفسي، والمساعدين الصيدلانيين ومساعدتي تقنيي المختبرات، والمربين النظراء، والمحققين، إضافة إلى العاملين الممارسين.

٥٨- ورغم تعليق "مشروع الحد من إساءة معاملة الأطفال في المستشفيات"، الذي كانت وضعته وزارة الصحة بالتعاون مع اليونيسيف من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨، وهو الوحيد في نوعه في منطقة البحر الكاريبي الناطقة بالإنكليزية، فإنه كان يعتبر نموذجاً لممارسة فضلى^(٩). وكان المشروع يسعى، في جملة ما يسعى إليه، إلى تحقيق ما يلي:

- وضع وتطبيق نموذج لمستشفى بغية اكتشاف ضحايا العنف وإحالتهم؛
- تحسين مهارات الوالدية وفض النزاعات؛

• وضع نموذج تدخل وتطبيقه في الوسط الذي يعيش فيه الطفل (البيت والمدرسة والكنيسة).

٥٩- ورغم وقف العمل بالمشروع بسبب القيود البشرية والمالية، فقد نجح في تحقيق هدف اكتشاف ضحايا العنف وإحالتهم. وهناك خطط للعمل بالمشروع مجدداً وتكراره في مستشفيات أخرى.

٦٠- وظلت لجنة الطفولة المبكرة ووزارة الصحة تتعاونان على وضع "جواز صحة الطفل ونموه" في إطار "الخطة الاستراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة". وسيستعمل الجواز في رصد نمو الأطفال وتنميتهم من الولادة حتى سن السابعة عشرة وتقديم إرشادات تحسّية للوالدين/الأوصياء.

٣- التعليم

٦١- حقق البلد تقدماً في إصلاح قطاع التعليم. فمنذ عام ٢٠٠٩، باشرت الحكومة "سياسة الانتقال المبنية على الكفاءات" الرامية إلى التأكد من أن التلاميذ الذين ينتقلون من المستوى الابتدائي إلى الثانوي قادرون على ذلك استناداً إلى ما اكتسبوه من مؤهلات وكفاءات.

٦٢- ويعالج موضوع حقوق الإنسان ويعترف به على أساس أنه عنصر مهم في المقرر التعليمي. ومن بين القضايا التي تعني الأطفال حقوق الطفل وحقوق أرباب العمل والموظفين ومسؤولياتهم وحقوق المواطنين وحرّياتهم وفق ما ينص الدستور الجامايكي.

٤- إصلاح الشرطة

٦٣- لمكافحة الجريمة والعنف المتناميين وتدارك ما فقده الناس من ثقة في الشرطة، عمدت الحكومة إلى تحديث البنية التحتية لإنفاذ القوانين بإجراء "مراجعة استراتيجية شاملة لقوات الشرطة الجامايكية" في عام ٢٠٠٨. وبجنت المراجعة سياسات الشرطة وعملياتها وأدائها وقدمت توصيات تهدف إلى وضع معايير للشرطة مقبولة دولياً. ووضع فريق للمراجعة الاستراتيجية يضم خبراء محليين ودوليين حملة من التوصيات تتمحور حول خمسة مجالات استراتيجية عامة لمعالجة أوجه القصور وتحويل قوات الشرطة إلى قوات عصرية. وشملت تلك المجالات ما يلي:

- تغيير ثقافة مؤسسة الشرطة؛
- تدابير صارمة لمكافحة الفساد؛
- نظام للمساءلة؛

- قيادة وإطار إدارة يتسمان بالفعالية؛
 - بيئة مهنية.
- ٦٤- وأنشئ "فريق تنفيذ المراجعة الاستراتيجية" داخل الشرطة لتطبيق التوصيات في الوقت الذي أنشئت فيه آلية رقابة داخل وزارة الأمن القومي لرصد وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ عملية التغيير وإبلاغ الجمهور بمدى التقدم في التنفيذ حفاظاً على الشفافية من بداية عملية التنفيذ حتى نهايتها.
- ٦٥- وقد استُكملت أنشطة عدة حتى الآن، أهمها ما يلي:
- تنظيم وتنفيذ حلقات عمل عدة عن تغيير الثقافة. وقد أظهرت مؤشرات أولية تنامي الوعي بالتغيير وقبوله بين المجندين؛
 - تنفيذ سياسات واستراتيجيات لمكافحة الفساد وتدابير أخرى للتصدي له، منها إنشاء "شعبة مكافحة الفساد" ضمن قوات الشرطة وإنشاء خط هاتفي باسم "1800-CORRUPT" في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩؛ ومبادرة التدقيق الأمني للتأكد من أن القيادة غير فاسدة؛ ووضع "سياسة في مجال الوظائف الثانوية وتنازع المصالح"؛
 - استحداث الشرطة المجتمعية على مستوى قوات الشرطة الجamaيكية، ووضع دليل تدريب هذه الشرطة ونشر قوات تضم ١٨٣ شخصاً لتعزيزها في ١٩ دائرة جغرافية. ويوجد اليوم ٥٧ مجتمعاً محلياً خُصص لها ضباط شرطة مجتمعية و/أو دوريات تؤدي دور جهة الاتصال الأولى مع الشرطة وشركاء آخرين؛
 - تبذل المزيد من الجهود لتحسين عملية تقديم وحدات تدريبية في مجال الأخلاقيات وحقوق الإنسان واستعمال القوة لتحقيق أمور منها تقليص عدد الشكاوى من تجاوزات الشرطة واستعادة احترام الناس لرجال الشرطة وثقتهم بهم؛
 - وضع خطط للشرطة ومؤشرات وأهداف، علماً بأنهما تخضع للتقييم فصلياً.

٥- الاتجار بالبشر

- ٦٦- انسجاماً مع الالتزام بتوفير الحماية والدعم لضحايا الاتجار بالبشر، اعتمد قانون الاتجار بالبشر (المنع والقمع والمعاقبة) في عام ٢٠٠٧ لإعمال بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص والمعاقبة عليه. وأنشئت فرقة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر (NATFATIP) في عام ٢٠٠٥ تضم ممثلين عن المنظمات الحكومية وغير الحكومية على السواء. وهي مكلفة بأمور منها:

- زيادة الوعي بالاتجار بالبشر عن طريق تثقيف الجمهور؛
- تسهيل تدريب أفراد الشرطة والجمارك وموظفي الهجرة والقضاء إضافة إلى الموظفين الدبلوماسيين والقنصلين؛
- التوصية بإدخال تعديلات على التشريعات الرئيسية بما يساعد على منع الاتجار بالبشر ومقاضاة الجناة وتعزيز أحكام حماية الضحايا؛
- وضع بروتوكولات للتدخل قصد حماية ضحايا الاتجار.

٦٧- ولإنفاذ القانون، أنشئت "وحدة الاتجار بالبشر" ضمن "شعبة التحقيق في الجريمة المنظمة" التابعة لقوات الشرطة الجamaيكية. وتتعاون الوحدة أيضاً مع وزارة العمل والضمان الاجتماعي لفحص طلبات تصاريح العمل وإجراء تحقيقات متابعة للتصدي لأي إخلال بمتطلبات التصاريح الممنوحة.

٦- سياسة اللجوء

٦٨- وضعت "سياسة اللجوء" في تموز/يوليه ٢٠٠٩ انسجاماً مع التزامات حكومة جامايكا الدولية بمقتضى اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكول عام ١٩٦٧ الملحق بها. وتوضح هذه السياسة إجراءات إدارة عملية تحديد صفة اللاجئ والطعون وتأخذ في الاعتبار "دليل إجراءات ومعايير تحديد مركز اللاجئ" الذي أعدته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٦٩- وتوفر "لجنة الأهلية للجوء"، التي أنشئت بموجب تلك السياسة، القاعدة المؤسسية لتقييم صفة اللاجئ وتحديدتها.

باء - التحديات والمعوقات

١- الأمن العام

٧٠- تواجه جامايكا تحديات اجتماعية واقتصادية هائلة رغم الإنجازات التي حققتها. ومن دواعي القلق الرئيسية عدد الاغتيالات المبلغ عنها والتي زادت بنسبة ٣.٣ في المائة في عام ٢٠٠٨^(١). وقُدِّر معدل جرائم القتل بنسبة ٦٠.٢ في المائة بين كل ١٠٠ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠٠٨ و٦٢.٤ بين كل ١٠٠ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠٠٩. وتُعَدُّ الوضع بسبب العلاقة بين الاتجار بالمخدرات والانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة ووجود عصابات إجرامية. وفي السياق الجamaيكي، يدعم وجود شبكات إجرامية أنشطة منظمات إجرامية متطورة داخل المنطقة وخارجها وتسهل مهمتها طبيعة حدودنا القابلة للاختراق. وواضح أن لتجارة "الأسلحة مقابل المخدرات" تأثيراً في الحياة الجamaيكية لأن ٧٦.٩ في المائة من جميع أعمال القتل المرتكبة في عام ٢٠٠٩ تبين استخدام سلاح ناري. وأشار إلى أن

أنشطة العصابات كانت هي الباعث الرئيسي على ٤٨.١ في المائة من الاغتيالات المبلغ عنها^(١١). وتقدر نسبة ما استهلكته الإصابات الناجمة عن العنف من مجموع نفقات البلد على الصحة بنحو ١٢ في المائة في عام ٢٠٠٦^(١٢).

٧١- ونظراً للتحديات الاستثنائية التي وقفت في وجه تطبيق القانون وحفظ النظام، فرضت حالة طوارئ محدودة في أيار/مايو ٢٠١٠ في مناطق من العاصمة وشنت عمليات أمنية في غرب كنگستون، وبالتحديد في حدائق تيفولي ومناطق دنهام. وقد فرضت حالة الطوارئ لتيسير جهود قوات الأمن كي تكافح الأنشطة الإجرامية التي أصبحت تمثل تهديداً خطيراً للمؤسسات الدولية.

٧٢- وعجلت العملية معلومات استخباراتية جمعتها قوات الأمن جاء فيها أن رجالاً مدججين بالسلاح يعارضون قرار إصدار تصريح بعقد جلسات إحالة لتسليم السيد كريستوفر كوك من أجل محاكمته في الولايات المتحدة بتهمة الاتجار في المخدرات والأسلحة، كانوا يعدون العدة لمهاجمة قوات الأمن. وجاء في تلك المعلومات أيضاً أن مجرمين في مجتمعات محلية أخرى يعتزمون مهاجمة قوات الأمن. وأكد هذا الأمر مهاجمة مسلحين عدداً من مراكز الشرطة داخل كنگستون وخارجها مستعملين أسلحة وقنابل مولوتوف. وأضرمت النار في مركزين للشرطة وأُحقت بهما أضرار بالغة وأطلقت النار على شرطين فلقياً حنقهما. ويجدر بالملاحظة أن أجهزة متفجرة مرتجلة، مثل الأفخاخ المتفجرة والقنينات المتفجرة، استعملها مجرمون لتحسين أماكن استراتيجية لهم في المجتمع المحلي لمنع قوات الأمن من دخوله.

٧٣- وقتل ٧٣ مدنياً في نهاية الفترة الممتدة من ٢٣ إلى ٢٦ أيار/مايو. وعقب العمليات الأمنية، استهلت الحكومة فوراً تحقيقاً واسع النطاق في عمليات الجيش/الشرطة التي شنتها في خلال هذه الفترة، بما في ذلك الظروف المحيطة بوفاة المدنيين. وأنشأ مكتب محامي الدفاع المجاني، وهو لجنة مستقلة تابعة للبرلمان مخولة سلطات التحقيق نيابة عن مواطني جامايكا، مكتباً في المنطقة لتلقي شكاوى الشهود أو من تعرضوا لانتهاكات لحقوقهم الأساسية على يد قوات الأمن. وأنشأت شعبة الشكاوى بدورها، وهي وحدة تابعة لقوات الشرطة منشأة بموجب قانون سنه البرلمان، مكتباً في منطقة العمليات بولاية محددة هي التحقيق في شكاوى السكان بشأن انتهاكات مزعومة على يد أفراد الشرطة. وعقب تحديد هوية الضحايا، شُرحت الجثث بحضور محامي الدفاع المجاني، وكان مشخّص أمراض مستقل من خارج البلاد يرقب العمليات.

٧٤- ويعد العنف والسلوك غير الاجتماعي من المشكلات التي يعانيتها نظام التعليم أيضاً. وقد عززت وزارة التعليم جهودها في عام ٢٠٠٩ لمعالجة الوضع بمباشرة برامج عدة لمعالجة السلوك.

٧٥- وتظل التحديات المتعلقة بادعاء وجود تجاوزات قائمة أيضاً، بما فيها الاغتيالات خارج نطاق القضاء على يد عملاء الدولة. وكانت "هيئة شكاوى الجمهور من الشرطة"، وهي وكالة مستقلة تملك سلطة التحقيق في الادعاءات المرتبطة بسوء التصرف التي يدعيها أفراد من الجمهور ضد قوات الشرطة الجامايقية ومساعدتها، قد تلقت في عام ٢٠٠٩، ٣٩١ شكوى، أي زيادة قدرها ٤.٥ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٨. ومن مجموع هذه الشكاوى، فصل في ١٢٣ شكوى، علماً بأنه لم يقيم الدليل على ٦٠.٢ في المائة منها، وأحيل ٢٧.٦ في المائة إلى مدير النيابة العامة ليتخذ قراراً بشأنها، و٥.٧ في المائة إلى مفوض الشرطة ليتخذ إجراءات بشأنها أو يُراجع عنها^(١٣). وأبلغ "مكتب التحقيقات الخاصة" أيضاً بـ ٣١٨ حادث إطلاق نار في عام ٢٠٠٩. وهذا المكتب هو ذراع قوات الشرطة الذي يحقق في الادعاءات المتعلقة بتجاوزات الشرطة.

٧٦- وتتعترف الحكومة بأن الوضع في السجون وأماكن الحبس المؤقت لا يبعث قط على الرضا. وقد ألقى مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة الضوء على العديد من التحديات المرتبطة بالمؤسسات الإصلاحية عند زيارته لجامايقا في شباط/فبراير ٢٠١٠. وتُبدل جهود من أجل تحسين ظروف معيشة السجناء في جميع المؤسسات. وهناك برنامج واسع النطاق للترميم والصيانة يشمل تجديد الزنانات والمرافق الصحية. وهناك أيضاً رصد دقيق للعلاقة بين السجناء والموظفين وتعزيز فرص تدريب موظفي السجون للحد من التجاوزات والتزاعلات بين الموظفين والسجناء.

٧٧- وتعمل الحكومة أيضاً على إلغاء الممارسة الحالية المتمثلة في حبس الأطفال في سجون الشرطة وتنفيذ تدابير حماية الأطفال في إصلاحات الأحداث طبقاً لتوصيات لجنة التحقيق في حادث أرماديل التي لقي فيها ٧ قُصّر في عهدة الدولة حتفهم في إثر إطلاق نار في أيار/مايو ٢٠٠٩. وتشمل هذه التوصيات توفير مرافق سكنية تستوفي المعايير الدولية؛ وتعيين أماكن إضافية لاستضافة القصر في ظروف جيدة؛ واتخاذ إجراءات، مثل إجراءات الإحلاء، في حالات الطوارئ؛ وتوسيع نطاق برامج إعادة التأهيل لتشمل برامج علاجية ومعرفية منظمة بعيدة الأمد؛ وتدريب موظفي السجون في إصلاحات الأحداث.

٢- مواصلة الإنجازات في مجال التنمية

٧٨- في مجال الأهداف الإنمائية للألفية، من غير المرجح أن يحقق البلد الأهداف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والحد من انحسار التنوع الأحيائي، إضافة إلى تحسين نوعية حياة المقيمين في الأحياء الداخلية للمدن تحسناً كبيراً. ورغم تقليص البلد معدل الفقر المطلق وتوفيره التعليم الابتدائي للجميع، فإن هناك تحديات تعترض الوسائل اللازمة الكفيلة بتوفير التعليم الثانوي للجميع وتحسين نوعية المتخرجين وتأمين بيئة سليمة للتعليم والتعلم بواسطة معالجة السلوك غير الاجتماعي في المدارس وتوافر الموارد المالية الكافية. وقد يفضي

المناخ الاقتصادي المحلي والعالمي أيضاً إلى إبطال المكاسب التي تحققت في مجال الحد من الفقر المطلق.

٧٩- بيد أنه يجدر بالملاحظة أن معدلي وفيات الأطفال والأمومة في جامايكا منخفضة نسبياً، الأمر الذي يصعب معه بعض الشيء تحقيق هدف الألفية المتمثل في تقليص هذين المعدلين بثلاثة أرباع. وقد قُصت بالنصف وفيات الأمومة الناجمة عن أسباب مباشرة، لكن الوفيات الناجمة عن أسباب غير مباشرة زادت. وقد أدى النقص في عدد القابلات إلى التأثير سلباً في الموارد المرصودة لقطاع الصحة. وبالإضافة إلى ذلك، تزايدت الأمراض المزمنة المرتبطة بأسلوب الحياة مثل الأمراض القلبية الوعائية والسكري والسمنة.

٨٠- وجامايكا عرضة للكوارث الطبيعية التي ما فتئت وتيرتها وشدتها تتزايدان بسبب تغير المناخ. وقد اجتاحت جامايكا إعصاران عظيمان في سنتين متلاحقتين وأربع عواصف هوجاء في خمس سنوات. وقد أضرت هذه الكوارث بما تحققت من إنجازات بسبب التدمير الهائل الذي أصاب البنية التحتية والحياة والممتلكات.

٨١- لذا، يستلزم استمرار التقدم بذل جهود متواصلة ومنسقة، منها التعاون الوثيق مع شركاء التنمية الدوليين.

سادساً - الأولويات والالتزامات الوطنية

٨٢- للتغلب بفعالية على بعض التحديات المبينة في الفقرات السابقة وإحراز تقدم في تعزيز حقوق الإنسان المكفولة لكل مواطن وحمايتها، هناك أولويات رئيسية عدة تعتمزم الحكومة الأخذ بها في الأمدن المتوسط والبعيد.

ألف - منع الجريمة والاستراتيجيات الأمنية

٨٣- اعتمدت جامايكا نهجاً متعدد الجوانب للتصدي للجريمة والعنف. وقد سنت الحكومة تشريعات جديدة لتعزيز قدرات البلد في مجال إنفاذ القوانين، منها تشريعات مكافحة العصابات قصد الضغط على الشبكات الإجرامية. وهناك أيضاً تشريعات خاصة بالمبلغين عن المخالفات قيد الإعداد ستشجع المواطنين على تقديم معلومات عن السلوكيات غير السوية في المنظمات التي يعمل فيها أولئك المواطنون وذلك بتوفير الحماية اللازمة لهم من المقاضاة والتجريم. وهناك إصلاح تشريعي يهدف إلى توفير المزيد من الفرص لقوات الأمن وتدعيم قدرتهم على التحقيق مع المجرمين والقبض عليهم ومقاضاتهم.

٨٤- وسبقت الإشارة إلى أن التركيز منصب أيضاً على تدعيم التدريب المقدم لموظفي الأمن، مع التشديد خاصة على أساسيات الأخلاقيات واستعمال القوة وحقوق الإنسان.

ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، تلقى التدريب في هذا الصدد ٣٠٦٤ ضابطاً ميدانياً من قوات الشرطة الجamaيكية. وتشير التوقعات إلى أن ٢٣٠٤ ضابط ميدانيين سيتلقون التدريب في الفترة الممتدة من أيار/مايو إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وسيوفر التدريب في مجال حقوق الإنسان بالتعاون مع منظمات غير حكومية مثل "مجلس جاماكا المستقل لحقوق الإنسان" ومنظمة العفو الدولية و"جاماكيون من أجل العدالة". ويدرس موضوع حقوق الإنسان أيضاً في جميع مجالات التدريب على استعمال الأسلحة النارية. والهدف العام هو تقليل عدد الشكاوى من تجاوزات الشرطة واستعادة ثقة الناس بها ودعمهم إياها.

٨٥- وتُستكمل الجهود المتقدمة الذكر ببرامج عدة للتدخل الاجتماعي بمولها متبرعون وترمي إلى توفير أمور منها الدعم الاستراتيجي للحكومة والشركاء من المجتمع المدني لتنسيق المبادرات في مجالات الأمن والعدالة ومنع العنف المسلح. وتشمل تلك المبادرات "برنامج توفير الأمن والعدالة للمواطنين" (التسويق الاجتماعي وبناء قدرات المجتمعات المحلية)، و"البرنامج الجamaيكي لمنع العنف وتحقيق السلم والتنمية المستدامة" (وضع وتنفيذ سياسات وبرامج منع العنف المسلح)، و"مبادرة الأمن المجتمعي" (التي تركز على التحول المجتمعي، وفي المقام الأول التحول الناشئ عن سيطرة العصابات الإجرامية)، وبرنامج الحد من الفقر (التخفيف من وطأة الفقر بواسطة النمو المستدام مع التركيز على تعزيز سلامة المجتمع المحلي).

مبادرة إدارة السلم

٨٦- هذه المنظمة التي أنشئت قبل ثماني سنوات آلية للتدخل المبكر يقوم عملها على النهج الاستباقي لمنع النزاعات من التضخم إلى درجة العنف وتهدف إلى تعزيز المنظمات المدنية التي توفر الاستقرار والتنمية المستدامة والأمن وتحقيق الاعتزاز في المجتمعات المحلية داخل المدن.

٨٧- وتشمل العملية استراتيجيات شتى ابتداءً من توفير خدمات الوسيط في الأمد القريب وانتهاءً بدعم المنظمات المجتمعية والحياة الاقتصادية وتنميتها في الأمد البعيد. وتضم المبادرة أفراداً من كلا الحزبين السياسيين (حزب العمل الجamaيكي وحزب الشعب الوطني)، إضافة إلى ممثلين للمجتمع المدني.

باء - إصلاح نظام العدالة

٨٨- إضافة إلى التدابير التي تتخذها قوات الشرطة لمعالجة قضية الفساد والادعاءات المتعلقة بتجاوزات موظفي الدولة، ينشئ قانون اللجنة المستقلة للتحقيقات "لجنة برلمانية" لإجراء تحقيقات في أعمال قوات الأمن وغيرهم من موظفي الدولة التي ينجم عنها وفاة أشخاص أو إصابتهم أو الاعتداء على حقوق الناس. وستحل اللجنة المستقلة محل "هيئة شكاوى الجمهور من الشرطة" و"مكتب قوات الشرطة الجamaيكية للتحقيقات الخاصة".

ويجري إنشاء "مكتب الطبيب الشرعي" لتشريح الجثث في الحالات التي يُتوفى فيها مواطن من المواطنين على يد موظفي الدولة.

٨٩- وتبذل جهود أيضاً لإنشاء "مكتب المدعي الخاص المعني بالفساد" الذي ستكون ولايته الوحيدة والأساسية التحقيق في أعمال الفساد ومقاضاة المتورطين فيها.

٩٠- والعمل منصباً أيضاً على إصلاح قوانين التشهير كي يسهل فضح المخالفين على جميع مستويات المجتمع.

٩١- ويجري تنفيذ تدابير لتشجيع المحاكمات السريعة، منها توفير قاعات إضافية في المحاكم؛ وزيادة عدد قضاة المحكمة العليا والمشرفين القضائيين والقضاة المقيمين والمدعين وغيرهم من الموظفين في المحكمة العليا ومكتب مدير النيابة العامة؛ وتعديل قانون هيئة المحلفين من أجل أمور منها توسيع القاعدة التي يُختار منها المحلفون. وهناك أداة أخرى يمكن استعمالها في خفض عدد القضايا المتراكمة هي تطبيق "ممارسات العدالة الإصلاحية".

٩٢- ورغم زيادة عدد القضايا الجنائية المعروضة (ارتفاع بنسبة ٢١.٣ في المائة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ مقارنة بالفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨)^(٤١)، فإن التأخر في إتمام المحاكمات بسرعة والانتهاه من القضايا الجنائية المتراكمة لا يزال مستمراً.

٩٣- ويهدف الالتجاء المتزايد إلى الوساطة أيضاً إلى تقليل عدد القضايا المتراكمة. وقد أصبحت الوساطة اليوم إجبارية بسبب مراجعة قواعد الإجراءات المدنية لعام ٢٠٠٢ التي تفرض عرض القضايا المدنية على الوساطة. وقد وُسعت "مؤسسة الدعم وفض المنازعات"، وهي أهم كيان تابع لوزارة العدل لتقديم حلول بديلة للتزاعات، كي تسمح بزيادة إمكانية اللجوء إلى الوساطة التي عاجلت ٨٣٢ عملية وساطة في جميع أرجاء الجزيرة في عام ٢٠٠٩. ومن المتوقع أيضاً أن يؤثر بالإيجاب تحسين إبلاغ المحاكم وتدريب القضاة والقضاة المقيمين وغيرهم من موظفي سلك العدالة على تدبير القضايا الجنائية.

٩٤- ومن الآليات الأخرى داخل نظام العدالة التي تحمي حقوق المواطنين الجامايكيين الإنسانية مكتب محامي الدفاع المجاني الذي أنشئ بقانون محامي الدفاع المجاني الذي سُن في عام ١٩٩٩ ودخل حيز التنفيذ في نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وقد حُوّل هذا المكتب سلطة التحقيق في الظروف التي يُدعى فيها أن حقوق الشخص الدستورية قد انتهكت. ومن المهم الإشارة إلى أنه ليس شرطاً أن يكون الشاكي مواطناً جامايكياً أو يعيش في جامايكا، لكن الداعي إلى الشكوى يجب أن يكون قد حدث في جامايكا.

٩٥- وأنشئ مكتب أمين المظالم السياسية في عام ٢٠٠٢، وهو مسؤول عن التحقيق في الشكاوى التي يدعي فيها شخص (أو أشخاص) أن أعمال حزب سياسي تحل باتفاق أو قانون أو ترتيب ساري المفعول بين الأحزاب السياسية في جامايكا أو داخلها.

جيم - حماية الأطفال في مؤسسات رعاية الدولة

٩٦- حتى شباط/فبراير ٢٠١٠، كان يوجد في المؤسسات الإصلاحية الحكومية (المراكز الإصلاحية ومراكز الاحتجاز المؤقت) ٣٩٥ قاصراً. وبلغ عدد الفتيان ٣١٧ والفتيات ٧٨. وعلاوة على ذلك، كان يوجد في سجون الشرطة ٦٨ طفلاً (٦٤ ذكراً و٤ إناث). ولمعالجة هذه الهواجس وهواجس أخرى، بما فيها تلك التي أثارها "لجنة التحقيق في قضية أرماديل"، وضمن استفادة الأطفال المودعين في مرافق إصلاحية من برامج ملائمة للتغلب على الصعوبات السلوكية التي يعانون منها وتلبية احتياجاتهم الإنمائية، سُنَّت تدابير عدة كما يرد أدناه.

٩٧- وستفتش جميع إصلاحيات الأحداث وستبنى مراكز إصلاحية ومراكز احتجاز مؤقتة جديدة للأحداث. وستراجع سياسة توظيف موظفي الإصلاحيات وشروطه وكذلك مقررات تدريب الموظفين الذين يعيّنون للعمل في إصلاحيات الأحداث. وعلاوة على ذلك، يجري تفتيش المرافق الإصلاحية ومراكز احتجاز الأحداث مؤقتاً، التي تخضع حالياً لسلطة "الإدارة الإصلاحية" التابعة لـ "وكالة تنمية الطفل". وستُنشأ أيضاً "المفتشية الوطنية" لرصد الظروف السائدة في مرافق رعاية الأطفال والتأكد من التقيد بقانون رعاية الطفل وحمايته. وسترسم وزارة الأمن القومي ودائرة الخدمات الإصلاحية، في إطار مبادرة متوسطة إلى طويلة الأجل، "استراتيجية الجانحين الشباب" التي ترمي إلى تحديد وتنفيذ نهج جديدة لمساعدة الأطفال الذين يعتبرون خارج السيطرة.

دال - التعليم

٩٨- ستواصل الحكومة تركيز اهتمامها على تغيير النظام التعليمي لتحسين نوعية التعليم. ومن التدابير التي ستسخر لهذا الغرض "سياسة التعليم الإلزامي" المقترحة. وستعالج هذه السياسة قضايا من قبيل: '١' الحضور الإلزامي؛ '٢' تنظيم البرامج؛ '٣' رفع مستوى أداء التلاميذ ليستوفي المعايير الدولية؛ '٤' إعداد التلاميذ لعالم الشغل. ومن مكونات هذه السياسة ما يلي:

(أ) "الصندوق الاستثماري الوطني للتعليم" الذي يركز على توفير مقاعد للدراسة التي تمس إليها الحاجة؛

(ب) برنامج "التعليم الثانوي للجميع" الذي يركز على توفير التعليم الثانوي لمدة خمس سنوات لجميع التلاميذ؛

(ج) "برنامج التطوير الوظيفي" الذي يركز على توفير فرص لجميع التلاميذ (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ١٨ عاماً) لتحديد الوظائف والمهن التي يختارونها ويستوعبونها والاستعداد لها.

٩٩- وعن التعليم الخاص المعد للأطفال المصابين بإعاقات بصرية وسمعية أو عقلية أو جسدية أو تعليمية والموهوبين، فهناك مشروع "سياسة وطنية بشأن التعليم الخاص". وستوجه هذه السياسة تنفيذ ولاية التعليم الخاص المتمثلة في وضع ترتيبات كافية ومناسبة تضمن توشي العدل في تلقي هذا النوع من التعليم لدى التخطيط له وتقديمه. ويجري الترتيب لتزويد كل مدرسة بمعلم متخصص في التعليم الخاص من بين موظفيها. ومن خلال "وحدة التعليم الخاص" في وزارة التعليم والمساعدة التي تقدمها وكالات حكومية أخرى، تخصص اعتمادات من الميزانية لدعم التعليم الخاص.

هاء - الصحة

١٠٠- تشمل أولويات قطاع الصحة الحفاظ على المكتسبات التي تحققت حتى الساعة في المجال الصحي وتأكيد سياسة إعفاء المستعملين من الرسوم. وانسجاماً مع هذا الهدف العام، ستولى أهمية كبيرة لخفض تكاليف الخدمات الصحية وتحسين نوعيتها وتعزيز نظم المراقبة وتحسين عمليتي النهوض بالصحة والتعليم في هذا المجال وتوسيع نطاق الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

١٠١- وسعيًا إلى خفض معدل وفيات المواليد ووفيات الرضع وتنشئة الطفل تنشئة صحية، ستعطي الأولوية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية بشأن برنامج الأمومة المأمونة (٢٠٠٧-٢٠١١) الذي يركز على أربعة مجالات محددة، هي: بيئة سياساتية ملائمة وجودة الرعاية والرقابة والنهوض بالصحة.

١٠٢- وهناك مجال آخر سيولى اهتماماً خاصاً، وهو مجال الأمراض العقلية. لذا، وضعت وزارة الصحة خطة استراتيجية خماسية للدفع قدماً في سبيل تحسين وتنفيذ خدمات الصحة العقلية في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤. ومن الأمثلة على بعض العناصر التي ستعالج: التعليم والخدمات المجتمعية والخدمات الصحية المقدمة للأطفال والمراهقين ونظم المعلومات.

سابعاً - توقعات الدولة

١٠٣- تقر حكومة جامايكا بالثغرات وأوجه القصور التي تعترض الإطار المؤسسي في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ومن اللازم أن تركز المساعدة التقنية، سيما في مجال بناء القدرات، على ما يلي:

- مشاورات منظمة متعددة القطاعات؛
- التدريب على حقوق الإنسان، ومنه التثقيف في مجال حقوق الإنسان؛
- جمع بيانات مصنفة.

Notes

- ¹ Source: Economic and Social Survey of Jamaica, 2009.
 - ² For a more fulsome treatment of the issue, please consult the Economic and Social Survey of Jamaica, 2009.
 - ³ Source: Economic and Social Survey of Jamaica 2009. During 2008, real GDP for the Jamaican economy fell by 0.9 per cent, the first decline since 1998.
 - ⁴ Source: Economic and Social Survey of Jamaica, 2009. It should be noted that primary education relates to children aged 6 – 11 in Grades 1 -6 of Primary, Primary & Junior High, and All-Age Schools as well as private preparatory institutions.
 - ⁵ Secondary education is offered in All-Age and Primary and Junior High Schools (Grades 7 - 9); Secondary, Technical High and Vocational High Schools and Preparatory & Secondary Schools (Grades 7 – 11).
 - ⁶ In excess of 6,000 students apply for loans annually, and on average 88 per cent are successful in accessing a loan from the Bureau. (Source: Ministry of Education).
 - ⁷ National Report of Jamaica for the 2009 Annual Ministerial Review of the UN Economic and Social Council on *Progress Towards the Achievement of the Internationally Agreed Development Goals, including the MDGs*.
 - ⁸ Ibid
 - ⁹ Ibid
 - ¹⁰ Source: Economic and Social Survey of Jamaica, 2009.
 - ¹¹ Ibid.
 - ¹² National Report of Jamaica for the 2009 Annual Ministerial Review of the UN Economic and Social Council on *Progress Towards the Achievement of the Internationally Agreed Development Goals, including the MDGs*.
 - ¹³ Source: Economic and Social Survey of Jamaica, 2009.
 - ¹⁴ A total of 512 criminal cases were disposed of in 2007/08 compared to 621 in 2008/09 (Source: Ministry of Justice).
-